

الرجل والجمادى

لا نحاول في هذه السطور أن نؤرخ طلعت حرب . فإن التاريخ لهذا الرجل العظيم يعوزه عديد من أمثال هذا الكتاب على أنا ونحن في مناسبة انقضاء ٢٥ سنة على تأسيس بنك مصر — أي ربع قرن بالتمام — يطيب للناس حقاً أن يراجعوا بعض مناحي العظمة عند الرجل الذي أنشأ هذا الصرح المنيع وأذهبه في تاريخنا الحديث عنواناً على نهضة نائرة جبارة أحيت هماً خاملة وأثارت عنومات راقدة ووجهت النشاط المصري العام وجهة التحرر من العوز والضييق والتخلص من الرق الاقتصادي المقيت . وأخلف الله على هذه النهضة وشاء لهما أن تحقق أغراضها وتذكر مطامحها فينجح بنك مصر وترسخ أقدامه وتنجح هذه الشركات والمؤسسات التي احتضنها بنك مصر وترسخ أقدامها وحق للمصريين أن يتفياوا ظللال هذا النجاح في كرامة مبددة حفظت عليهم وثقة مضيعة ردت إليهم إلى جوار ما أحدثته هذه النهضة من تغيير شامل في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية على السواء .

نعم لقد كان تأسيس بنك مصر ونجاح رسالته امتحاناً قاسياً لكفاءة المصريين ومقدرتهم ومدى استظهارهم على حقوقهم ومبلغ غيرتهم على واجبهم وكان النجاح أو الفشل فيه مفرق طريقين البون بينهما شاسع والخلف فادح . فإما نجاح ترتفع به عن كواهلهم وصمة العجز والفقير ويتأدى به لهم أن يدرجوا في مصافى التطور الاقتصادي والاجتماعي وأن يضربوا في زحمة الحياة بسهم موفور ونصيب مقدر وإما فشل يثبت عليهم هذه الوصمة ويحكم على رقابهم

أغلال الذل والانكسار ويرتدون معه إلى الوراء عشرات السنين متعثرين في الركب متخلفين عن المضمار .

كان المصريون جميعاً فرداً فرداً طلاباً في هذا الامتحان القاسى العنيف ... لأن الأمر كان أمراً كرامتهم جميعاً ومستقبلهم جميعاً ... فلم يكن ذلك وقفاً أو قصرأ على أولئك الـ ١٢٦ مصرياً الذين اشترروا أسهم بنك مصر ودفعوا لطلعت حرب الـ ٨٠ ألف جنيه رأسمال البنك في سنة ١٩٢٠ ... فقد كان أقصى ما يعود به النشل على هؤلاء أن يخسروا ما دفعوه أو جزء منه على قلة أو كثرة فيه ... أما (قضية الثقة والكرامة) فقد كانت قضية الجميع مساهمين في بنك مصر أو غير مساهمين مشتركين فيه أو غير مشتركين وكان جو الامتحان رهيباً بما اجتمع فيه من عناصر التشكيك والتعويق وبما تحالف عليه من نزوات المباغنة والترصد والتضييق .

وتقدم طلعت حرب للامتحان ... وحمل عنا جميعاً مطالبه الثقيلة وتكاليفه الجسيمة ... تقدم بقلب ثابت وإيمان وطيد وإرادة لا تعرف الوهن قدت من العيوان والحديد .. فإذا به يخترق المتعاب ويعاود على المتعاب ويشق طريقه قدماً يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام يؤم هذه الملايين من الأنفس التي تعلقت به وشخصت إليه وركزت أملها فيه .. حتى أساءها في خاتمة المطاف لأقصى غايات النجاح ... وحتى كان ما حسبناه يوماً من الأيام حماً جميلاً من الأحلام هو الواقع المادى الذى نحيا فى محيطه ونعيش فيه ... فأى رجل كان هذا العبقري المفرد ومن أى زاد تزود ؟ .

يتفرد طلعت حرب بين العظماء بتعدد جوانبه وتنوع آفاق التفكير

عنده . وتلك الظاهرة تلمسها عنده وهو بعد في صدر جهاده وفي أيامه الأولى
وشبابه ولازمته هذه الظاهرة حتى تم له تأسيس بنك مصر وعاقبته أصدق
المساونة في تدبير أمر هذه المشروعات الكثيرة التي تفرعت على البنك
ومكنت له أن يحيط بدقائقها جميعاً على ما فيها من اختلاف وجوه النشاط
وتباين عناصره . . . فهو يدير عملية مصرفية من عمليات البنك بنفس الدقة
والمهارة و بنفس الشمول والاحاطة التي يدير بها إحدى عمليات شركة مصر
للغزل والنسيج . . . أو شركة مصر للتشغيل والسينما أو شركة مصر للملاحة
البحرية . . . أو شركة مصر للطيران الخ . . . وهو في كل هذا لا تخفى
عليه خافية من شؤون هذه الشركات ولا تغيب عنه صغيرة أو كبيرة منها .
حتى موظفيها يعرفهم جميعاً بالاسم فرداً فرداً وقد يعرف الشيء الكثير عن
أسراتهم ومعاملاتهم وما تتضمنه ملفات خدمتهم . . . وهو ينتقل بفكره
ويندمج بشعوره وشخصه في كل بحث من أبحاثها أو إجراء من إجراءاتها . . .
فلا يختلط عليه الأمر أو يلتوى معه الفكر . . . وتحسبه وهو يتناول إحدى
هذه المسائل بعينها كأنه لا يشغله غيرها ولا يعنيه إلاها . . . وكأنه وقف
نفسه وجهده على بحثها وتفصيل أمرها . . . وقوة الذاكرة هيأت لصاحبها
أن يستحضر الوقائع على دقتها فهي لا تهيب له هذه القدرة العجيبة على
التنقل من مسألة بعينها إلى مسألة تغايرها وتباينها ثم يعود إلى المسألة الأولى
ثم يرتد إلى الثانية وهكذا وهو في كل هذه الحالات مطالب بأن يتجهز
لكل مسألة بما تقتضيه مطالبها من معرفة خاصة أو ذوق خاص . . . لذلك
يخطيء من يفسر هذه الظاهرة التي يعرفها من عملوا مع طلعت حرب ودرسوه
عن كسب بقوة الذاكرة وحدها — والأصدق أن يقال إنها إلى جوار هذه

الحقيقة وهي لم تكن منكورة عنده بل كانت على ألمع وأنض ما تكون —
ما وهبه الله من تعدد جوانبه وتنوع آفاق التفكير عنده . . .

وتلقتك هذه الظاهرة عنده وهو في صدر جهاده فهو يكتب في (تربية
المرأة والحجاب) سنة ١٨٩٩ فينبري لقاسم بك أمين صاحب تحرير المرأة
يرد على دعوته إلى السفر ونبد الحجاب فينكر عليه نزعتة إلى مساواة
المرأة بالرجل لأن المرأة أقل من الرجل إدراكا وحسابا وقد (أجمعت كل
الشرائع المنزلة على ما سلم به الطبع والعقل من أن المرأة أضعف من الرجل
وأقل منه في سائر الخيبيات جسما وإدراكا وعلى أن الرجال قوامون على
النساء دون العكس . لهم عليهن السيادة ولهن منهم حسن المعاملة والرفق
والحبة والاحترام حيث إن الرجل لا يمكنه أن يعيش بدون المرأة ولا المرأة
بدون الرجل لأنه يترتب على تآلفهما عمران السكون وتحسين النوع
الإنساني وتكثيره وسعادة العالم المؤلف من عائلات وأفراد بسعادتهم يسعد
وبشقاؤهم يشقى . . .) وفي موضع آخر من الكتاب يرد على ما أورده
قاسم بك أمين في كتابه من أن الشريعة الإسلامية لم تتضمن نصوصاً تقضى
بالحجاب على ما هو معروف الآن عند بعض المساهين فيقول بعد أن أورد
في ذلك الآية الكريمة (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا
فروجهم . . . الخ الآية الكريمة) هذه آية جمعت فأوعت إذ أمرت الرجل
والمرأة معاً بغض النظر وحفظ العرض وأمرت النساء زيادة على ذلك بأن
لا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها أي من الزينة لأنني لست أدري ما الداعية
للتكلف في التأويل والقول كما قال حضرة صاحب تحرير المرأة من أن
الشريعة أباحت في هذه الآية أن تظهر المرأة بعض أعضاء من جسمها أمام

الأجنبي عنها ما دام المعنى ظاهراً لا يحتاج لهذا التصسف .

ثم هو يفادر هذا البحث الاجتماعي ليضع كتاباً جديداً في (تاريخ دول العرب والإسلام) ظهر منه الجزء الأول سنة ١٩٠٥ وقد اشتمل هذا الجزء على تاريخ العرب وما كانوا عليه قبل الإسلام حتى دولة الخلفاء الراشدين وهو في أحد فصول هذا الكتاب تحت عنوان إعجاز القرآن يذكر أن (القرآن هو الكلام العربي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتحدى بأقصر سورة منه المنقول تواتراً وهو من معجزاته عليه الصلاة والسلام وذلك أنه لما كانت معجزة كل نبي من جنس ما غلب على أهل زمانه وتمالكوا عليه وتفاخروا به كالسحر في زمن موسى والطب في زمن عيسى والموسيقى في زمن داود وكان زمن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم زمن فصاحة وبلاغة كانت معجزته القرآن المجيد الذي عجز فصحاء العرب وبلغاؤهم عن معارضته مع كونهم أحق بها إن أمكنت لكثرة اشتغالهم بما يناسب ذلك وكالمهم فيه وفرط اهتمامهم بالمعارضة وتوفر دواعيهم ...)

ثم ينتقل بعد هذا إلى مؤلف جديد يقوم على دراسة اقتصادية وسياسية متمعة حقاً هو مؤلفه عن قنال السويس سنة ١٩١٠ . وإذا قيل إن هذا الكتاب خير ما وضع باللغة العربية في هذا الموضوع إلى اليوم رغم انقضاء ٣٥ عاماً على وضعه لما كان في الأسر أية مبالغة . ومع ثوب قيمة هذا الكتاب من الناحية المستندية والتاريخية فقد جاء صرخة وطنية مدوية في وقت كان أمر الشركة مطروحاً على الجمعية التشريعية للنظر في تجديد امتيازها من عدمه . . . وكان طلعت حرب يعارض في تجديد هذا الامتياز ويراه إجراء تفيد به الشركة على حساب مصلحة البلاد فإذا لم يكن بد من

هذا التجديد فهو ينبه إلى ضرورة إحاطته بكافة الضمانات والكفالات التي تحمي المصلحة المصرية بوصفها المصلحة الأولى التي تجدر حمايتها والتي تضار أبلغ الضرر بإهمالها والانصراف عنها ... وهو بعد أن يخلص من الدفاع عن رأيه وبعد أن يستنفد في ذلك كل ما في سبحة المحامي المتمدر من وجوه الرأي ووسائل الإقناع وبعد أن يعزز هذا الدفاع بالأرقام والإحصائيات ينتهي إلى القول بأنه (قد ظير من الأرقام مقدار غبن الأمة المصرية إذا هي أنفذت هذا المشروع وظهر كذلك أن مبلغ الغرم هذا قد يقرب من دين الحكومة المصرية كله مضاعفاً . نقول ذلك ونحن نتساءل مع المتسائلين عن الأسباب التي تكون قد دعت الحكومة المصرية إلى المناقشة في هذا العرض الجائر الذي يستحيل أن يعتبر فرصة لا تتجدد من اليوم إلى سنة ١٩٦٨ على أنه إذا كان لا بد من التعاقد من اليوم على مد الامتياز تعاقدًا مقبولاً يجب أن يكون هذا العقد مبنياً على القواعد الآتية : —

أولاً — أن ماتعطيه الشركة من مقدم ثمن الامتياز وماتعطيه في المستقبل من صافي الأرباح إلى سنة ١٩٦٨ يكون متناسباً مع الأرباح التي تربحها الشركة من القنال في الأربعين سنة الجديدة مع مراعاة حساب ذلك بالقياس على الماضي والحاضر . أو أن تعطى الشركة للحكومة المصرية من اليوم جزءاً معلوماً في الأرباح على تلك النسبة . من غير حاجة إلى إعطاء مبلغ ليعتبر ثمناً للامتياز كمبلغ الأربعة ملايين المعروضة .

ثانياً — أن تقبل الشركة في مجلس إدارتها من يوم التعاقد مديرين مصريين بكل معنى الكلمة عددهم مناسب لتقدير الحصص التي تعطى للحكومة في الإيراد . وليس في ذلك شيء من التحكم فإن الحكومة

الانكليزية بعد ما استولت على سهام الحكومة المصرية اضطرت الشركة لقبول ثلاثة مديرين انكليز بعد أن لم يكن للحكومة الانكليزية ولا مدير واحد . ثم أن أصحاب السفن الانكليزية قد اضطروا الشركة أيضاً إلى قبول سبعة مديرين آخرين بالمجاس حتى صار عدد الأعضاء الانكليز في مجلس الإدارة عشرة فليس من الغريب أن تشتط مصر وهي مالكة القنال على الشركة أن تقبل منها مديرين للدفاع عن مصالحها . خصوصاً بعد أن أظهر المستشار المالي تخوفه من احتمال أن الشركة تنزل رسوم المرور تنزيراً فاحشاً حين يأتي أجل تسليم القنال إلى الحكومة ولا نعلم بماذا نصف هذا العمل لو حصل أو كيف تقبل شركة محترمة أن يذاع عنها مثل هذه الفكرة .

ثالثاً — أن تقبل الشركة في يوم التصاقد إدخال العنصر المصرى بين موظفيها .

رابعاً — أنه ما دام القنال سيؤول على كل حال للحكومة المصرية بعد انقضاء مدة الامتياز الجديد أى بعد سنة ٢٠٠٨ فمن الواجب أن تتعهد الشركة في العقد الجديد بأن لا تنقص شيئاً من رسوم المرور إلا بعد أخذ رأى الحكومة المصرية .

هذه هي الاعتبارات التي يلزم ملاحظتها متى أريد الاتفاق من الآن على مد الامتياز ومع ذلك نحن لا نزال نكرر أن من الخطر تجديد امتياز لم يقرب أوان تجديده من غير ضرورة ملجئة لذلك فلكل زمان حكم . ولكل جيل تصرف خاص به .

على ذلك نرى المشروع من كل وجهة قلبناه عليها مشروعاً ضاراً

لا تصح الموافقة عليه . فلم يبق إلا أن نحسب إضرار رفضنا له . ليس هناك ضرر متوقع إلا أوهام لا يمكن الاعتداد بها مثل إنزال قيمة الرسوم في آخر المدة واتفاق الدول على جعل قناة السويس حرة كعرض البحر بدون عوض استهزاء بالحقوق العامة وبالسوابق كما ذكرنا قبلاً . ولو تحقق ذلك لما كنا نحن الملامين فيه ولا المسئولين عنه أمام الجيل السابق لأن المتعاقد لا يمكن أن يبعد في الفروض إلى حدود الخيالات ولكننا مسئولون فقط أمام خلفنا عما نضيق عليهم من الفوائد الجمة إذا وافقت جمعيتنا العمومية على مد الامتياز بتلك الشروط الجائرة .

وفي نوفمبر سنة ١٩١١ يصدر طلعت حرب كتابه الاقتصادي القيم عن (علاج مصر الاقتصادي أو مشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) يتناول فيه بحث القرار الذي اتخذته المؤتمر المصري الأول بضرورة إنشاء بنك مصر برؤوس أموال مصرية يرعى مصلحة المصريين ويفصل الغرض من إنشاء هذا البنك وبرنامج و يرسم له حدوده ومناهجه في إحساس جارف بجدوى هذا المشروع وفي إيمان بالغ بأنه وحده وسيلة القضاء على الفقر والعجز واستنقاذ المصريين من أغلال الضيق الذي يعانون . وعنده أن مؤسسة كهذه هي وحدها التي يمكن أن تضطلع بتحقيق المصالح المصرية وحمايتها من كل تلاعب أو استغلال . أنظر إليه يتحدث عن هذا البنك المنشود (نعم . إن البنوك الأجنبية الموجودة في مصر قد نجحت نجاحاً تاماً وكسبت مالا عظيماً وكل يوم نسمع بفتح بنك جديد يستنزف أموال البلاد إلى الخارج وعلى الرغم من ذلك فإن المكان لا زال فسيحاً بجانبها لبنك مصرى يكون له من الربح نصيب وافر بإذن الله بدون أن يعتدى على البنوك

الأخرى أو يعاكسها لأن تلك البنوك قصرت عملها على كبار التجار والملاك
تاركة طبقة الصغار من المصريين وهم السواد الأعظم يجهلون وتجهلهم
ولا يصالون إليها إلا بواسطة المرابين أو التجار الشرهين الذين يقترضون من
البنوك بفائدة قليلة ويقرضونها بالربا الفاحش ويشترون من الفلاح محصولاته
بأنجس الأثمان . فهذا النوع من العملاء هو الأحق بالرأفة والرحمة وهو
الذي أجهدت جميع الأمم أنفسها في إيجاد طريق لإصلاح حاله لما في ذلك
من إصلاح المجموع . وهذا النوع من العملاء هو الذي يجب السعي وراءه
واستجلابه لتخليصه من أيدي المرابين أولاً ولتعويده على التدبير والاقتصاد
ثانياً . فإن من أكبر أدواء مصر والمصريين انهم لم يمتدوا إلى الآن على
التدبير والاقتصاد ولا على استثمار فضل أموالهم فإذا توجهت المهمة إلى ذلك
كانت الفائدة عظيمة لأن هذه الطبقة إذا سلكت سبيل الاقتصاد والاستثمار
نمت ثروتهم ومتى نمت ثروتهم نمت ثروة البلاد وصار لمصر في السوق المالية
ذلك الصوت المسموع الذي تشير إليه اللجنة في تقريرها) ثم يمضى طلعت
حرب بعد ذلك فيستعرض — في سبيل تأييد دعوته — حالة مصر
الاقتصادية منذ عهد الخديو إسماعيل ويأتى على المحاولات التي بذلت
في هذه الفترة من تاريخنا الحديث في سبيل إنشاء بنك مصرى يضطلع
بمهمة إقراض المصريين والتعامل معهم واستنقاذهم من بين أيدي المرابين
أو البنوك الأجنبية التي كانت تجحف بهم إجحافاً شديداً . ولا شك أن
طلعت حرب قد وفق غاية التوفيق في تقدير مهمة بنك مصر كما تحددها
حاجات البلاد وظروفها وأرسي القواعد الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها
هذا البنك ولم يفته في هذا الكتاب كعادته تدعيم وقائمه بالإحصاء

والأرقام . . . ولا شك أن هذا الكتاب بما تضمنه من حرارة الدعوة لفكرته لم يكن ليصدر إلا عن رجل بلغ الإيمان عنده بهذه الفكرة أبعاد الحدود . . . وهذا الإيمان مقرونًا بما استمر طلعت حرب يبذله من سعي وعمل لتحقيق الفكرة والترويج لها في مختلف الأوساط والبيئات كان كفيلاً بإخراج بنك مصر إلى حيز الوجود قبل ميلاده بحوالي العشر سنوات . . . لولا قيام الحرب العظمى في سنة ١٩١٤ فأوقفت دولاب النشاط العام واستحوذت أخبار الحرب وتحولاتها على كل الاهتمام . . . فلم تكن الظروف لتواتر إلى تحقيق مشروع بنك مصر إلا بعد أن تضع الحرب العظمى أوزارها وتعود الأمور إلى مجاريها وأوضاعها وقد كان . . .

وإذا كانت الحرب قد عاقت مشروع الرجل واعترضت طريقه فإنها لم تمنعه من الدأب على البحث والدرس في ناحية وثيقة الصلة بمشروع بنك مصر . . . إذ كانت الحكومة قد شكلت لجنة للتجارة والصناعة مهمتها بحث حالة البلاد من هذه الناحية واقتراح ما تراه لازماً للأخذ بيدها ومساعدتها . . . وقد رأت اللجنة أن تتعرف على الأسباب والوسائل التي تمكنت بها الصناعة الألمانية والنمساوية من غزو السوق المصرية وتثبيت أقدامها فيه ولما كان مثل هذا البحث دقيقاً وهاماً ويتقضى خبرة واسعة بحالة الأسواق المصرية والصناعات الراجحة فيها وأسباب وعوامل هذا الراجح فضلاً عن أن الآراء والنتائج التي سيسفر عنها ستؤثر في القرارات والإجراءات التي ستتخذ بالاستناد إليها لتشجيع الصناعات المصرية ومعاونتها وإفساح المجال أمامها . . . فإن اللجنة لم تر أجدر من طلعت حرب تكلفه بهذه المهمة الخطيرة متعاوناً في ذلك مع زميله يوسف قطاوى باشا . . . وفي ١٢ يونيو

سنة ١٩١٦ قدم طلعت حرب وزميله التقرير المطلوب إلى اللجنة . . . وأى تقرير ؟ لقد كان بوجدنا لو ثبت هذا التقرير الشامل القيم بنصه هنا لولا أنه من الإفاضة والاستطراد بحيث يستغرق معظم صفحات هذا الكتاب . فإن واضعيه لم يكتفيا ببحث حالة التجارة الألمانية والنسوية في مصر كما حددتها اللجنة بل رأيا أن هذا البحث لا يحقق غرضه إلا إذا عطفنا على الصناعة الألمانية نفسها في داخل بلادها فتكلما عن صفات الألماني فذكر إرادته القوية وعزمته الصادقة في العمل والإنتاج والعلم الألماني وكيف يقوم الإنتاج هناك على تنظيم علمي وفني دقيق ثم عن نظام التصدير نتيجة زيادة الإنتاج بسبب هذا التنظيم العلمي الدقيق ثم عن القوى التي تسدى هذا النشاط الكلي الشامل وكيف أنها لم تترك للصدفة أو الأهواء بل اعتمد فيها الألمان على ثلاثة عناصر أساسية ١ - بنوك التسليف ٢ - نقابات المنتجين وحماية المصنوعات ٣ - وسائل النقل . ثم أخذنا في بيان نظام كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة والدور الذي يؤديه في محيط الصناعة بألمانيا . فإذا انتهى من ذلك انتقلنا إلى تحديد مهمة الدولة من هذا النشاط المتسع الرحيب وكيف أنها تتدخل بطريقة مباشرة في حياة الصناعة والتجارة الألمانية فترسم لها السياسة الواجبة وتوجهها الوجهة الصالحة النافعة و بعد ذلك يأخذان في بيان الطرق والوسائل التي توسلت بها التجارة الألمانية إلى غزو أسواق الخارج . ويختتمان بحثهما بهذه العبارة (وشعار ألمانيا في هذا الباب هو أنها تنتج كثيراً وبأسعار رخيصة وتعمل بترتيب ونظام فتدرس حالة العملاء وتعمل على إدراك حاجاتهم وهذا هو سرها في العمل والنجاح . ولم نجد تاجراً مصرياً أو أجنبياً واحداً ممن حدثناهم إلا أقرنا على ما قدمنا

هنا من البيان . وليس علينا إلا أن ننظر في أي التدابير نستطيع أن نستمد
منها الوحي لتحقيق تنظيم حياتنا المالية والتجارية التي ينتقنا منها شيء
كثير لاحظته لجنة التجارة والصناعة في عدة مناسبات من أبحاثها) .
ويكفي لبيان قيمة هذا التقرير أن اللجنة لم يسعها إلا أن تهنيء واضعيه عليه
وقررت طبعه ونشره للانتفاع به .

مما قدمناه بين القارئ بوضوح كيف أن طلعت حرب كان أكثر
من شخص واحد . . . أو أن شخصيته وسعت كل هذا التعدد الظاهر
الموفور . . . فهو يكتب في الأدب والاجتماع فيوفى على الغاية ويحيد . . .
وهو يكتب في السياسة والاقتصاد فيوفى على الغاية ويحيد . . . وهو يكتب
في المال فيوفى على الغاية ويحيد . . . ثم هو يكتب أخيراً في الصناعة والتجارة
فيوفى على الغاية ويحيد . . . ولئن صح أن هذا الإنتاج من طلعت حرب
لم يقع في وقت واحد بل تخللته فترات زمنية قد تقصر وقد تطول . . . فقد
جاء حين من الزمان بعد تأسيس بنك مصر وما تفرع عليه من مؤسسات
متنوعة وعديدة كان الرجل يحمل مسؤولياتها جميعاً ويديرها جميعاً في كل يوم
وفي كل وقت على ما بينها من اختلاف الظروف وتباين النشاط .

ويستلفتك في طلعت حرب (جلده ومشارته) . . . وهو جلد ومشاركة
من نوع فذ عجيب يؤهل صاحبه لاقتحام المصاعب وتدمير العوائق . فلم يكن
شيء في الدنيا — إلا إرادته — يمكن أن يعترض طريق الرجل متى آمن
بفكرة بذاتها . . . ولقد آمن طلعت حرب بمشروع بنك مصر وبأنه وحده
طريق الخلاص مما يعاني المصريون من ألوان الضيق والاجحاف

والاستغلال البشع الممقوت . . . فشر عن ساعد الجد يدعو إليه ويحمل
الثوثر المصري الأول على الموافقة عليه وإقراره ثم يضع فيه مؤلفه المعروف
علاج مصر الاقتصادي ليزيد الناس إيماناً به وثقة فيه ثم لا يني يواصل
دعوته حتى تفجأه الحرب العظمى فيتر بص لها حتى إذا ما وضعت أوزارها
قام الرجل على دعوته من جديد لم يغيره الزمن ولم تصرفه عن فكرته حوادث
الأيام وقد تنابست وتلاحت وازدحمت ...

ويسخر من الرجل الساخرون ويصت به العابثون وينهيه عن طريقه
النصحاء من أصحاب الرأي السديد والفكر الرشيد . . . ولكن الرجل يعلم
بأن الساخرين مورتورون والعبثين مفرضون والنصحاء أصحاب الرأي السديد
والفكر الرشيد هم دائماً في كل بلد وكل زمان خصوم كل نهضة وفتح
جديد . . . ويجمع لطانت حرب بعد كل جيد وجهاد هذا المبلغ المتواضع
الزهيد . . . ٨٠ ألف جنيه (ثمانون ألف جنيه مصري) ... دفعها له
١٢٦ مساهماً من بين ملايين المصريين ... فيالهم من مجازفين جريئين ! .

ووقف طلعت حرب في ٧ مايو سنة ١٩٢٠ يعلن تأسيس بنك مصر
ويخطب المحتفلين ويقول (بجانب البنوك الأجنبية أراد المصريون أن يكون
لهم بنك يعمل عمل هذه البنوك ويخدم مصر كما يخدم كل منها بلداً آخر
ويضع يده في يد كل ناهض بمصر إلى الأمام وكل مرید الخير لها وفي يد
كل بنك في مصر يعمل لمصلحة البلاد وأهلها . وها هو البنك قد وجد
والحمد لله والشكر له وهو في أول يوم من أيام حياته يشهد الله جباراً على
ملاً من حضراتكم أنه لا يضم عداء لأحد ولا يريد إلا أن يعيش كما يعيش
غيره وأن يكون له نصيب في خيرات بلاده ويجاهد في معترك هذه الحياة

لمصلحة مصر وبنيتها غير ناظر إلا لهذه المصلحة يولى وجهه شطرها أينما كانت .
وهو وإن بدأ صغيراً سيكون إن شاء الله تعالى بإخلاص المخلصين من أبناء
مصر الذين سيبنونه كما هو المأمول المكان اللائق به) . ثم يمضى بعد ذلك
ويقول (ما كاد يظهر نبأ تأسيس البنك حتى وجهت إلينا الاعتراضات
الآتية :

أولاً — أننا أردنا لبنك مصر ورأس ماله صبغة مصرية فأثبتنا تعصبنا
وتأخرنا في المدينة .

ثانياً — أنه ليس في مصر من يصلح لأعمال البنوك .

ثالثاً — أن الأمة مع كل الطبل والزمر اللذين أحاطوا بالمشروع لم يمكن
أن يجمع منها سوى ٨٠ ألف جنيه (ثمانين ألف جنيه مصري) من أسماء
كثيرة اكتب كل منهم بمبلغ زهيد مما يدل على أن الأمة غير مستعدة
للأعمال الاقتصادية ... وماذا يراد أن يعمل بمثل هذا المبلغ الزهيد الذي
قد لا يفي ربحه لدفع أجرة المحل ومرتبات الموظفين .)

ولم يفادر طلعت حرب منصبه إلا بعد أن فند كلام من هذه التهم
الثلاث ورد عليها بما يدحضها ويكشف للملأ زورها وبهتانها ... ثم أرجأ
رده الأبلغ المفحم إلى حين ... ونهض إلى العمل ... فإذا الـ ٨٠ ألف جنيه
ترتفع بعد خمس سنوات فقط وعلى وجه التحديد في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥
إلى نصف مليون جنيه ... ثم ترتفع بعد أقل من ٣ سنوات من هذا التاريخ
وعلى وجه التحديد في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ إلى المليون الكامل ... ثم
تتجمع احتياطاته على مر السنوات حتى تصل إلى ما يقرب من رأسماله ...
والطائفة التي تحسن أعمال البنوك من المصريين قد استطاع طلعت حرب

أن يخلقها وأن يجعل نواتها عشرين شاباً فتح بهم البنك أبوابه وبدأ معاملات وأعماله ... فإذا العشرون يصبحون اليوم في بنك مصر وحده ما يزيد على الألف بكثير ... يديرون كافة عملياته ما جل فيها وما هان في مقدرة ومهارة تحمل على الإطراء والإعجاب ... وأما أن الأمة غير مستعدة للأعمال الاقتصادية فقد أسمعنا طلعت حرب جواب ذلك في هذه الشركات والأرقام .

في سنة ١٩٢٢ أسس شركة مطبعة مصر برأسمال قدره ٥٠٠٠٠ جنيه زيد حتى أصبح ٥٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٢٤ أسس شركة مصر لخليج الأقطان برأس مال قدره ٣٠ ألف جنيه مصري زيد إلى ٢٥٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٢٥ أسس شركة مصر للنقل والملاحة برأسمال قدره ٤٠ ألف جنيه مصري زيد إلى ١٥٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٢٥ أسس شركة مصر للتمثيل والسينما برأسمال قدره ١٥ ألف جنيه مصري زيد إلى ٧٥ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٢٦ قام بتمصير الشركة العقارية المصرية لتنمية زراعة قصب السكر بصفة خاصة (وأحالتها إلى الشركة العقارية المصرية) كما استتبع ذلك تعديل أغراضها .

في سنة ١٩٢٧ أسس شركة مصر لنسج الحرير برأسمال قدره ١٠ آلاف جنيه مصري زيد إلى ٢٥٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٢٧ أسس شركة مصر للغزل والنسج بالخلعة الكبرى برأس مال قدره ٣٠٠ ألف جنيه مصري زيد إلى المليون جنيه بخلاف

سندات أصدرتها الشركة على ثلاث دفعات تبلغ قيمتها المليون جنيه تستهلك في كل عام .

في سنة ١٩٢٧ أسس شركة مصر لمصايد الأسماك برأسمال قدره ٢٠ ألف جنيه مصري زيد إلى ٧٥ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٢٧ أسس شركة مصر للكتان برأسمال قدره ١٠ آلاف جنيه مصري زيد إلى ٤٥ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٠ أسس شركة مصر لتصدير الأقطان برأسمال قدره ١٢٠ ألف جنيه مصري زيد إلى ١٦٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٢ أسس شركة مصر للطيران برأسمال قدره ٢٠ ألف جنيه مصري زيد إلى ٨٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٢ أسس شركة بيع المصنوعات المصرية برأسمال قدره ٥ آلاف جنيه مصري زيد إلى ٨٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٤ أسس شركة مصر للتأمين برأس مال قدره ٢٠٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٤ أسس شركة مصر للملاحة البحرية برأس مال قدره مائة ألف جنيه مصري زيد إلى ٢٠٠ ألف جنيه مصري .

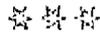
في سنة ١٩٣٤ أسس شركة مصر للسياحة برأس مال قدره ٧ آلاف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٤ أسس الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود برأس مال قدره ٥ آلاف جنيه مصري زيد إلى ٥٠ ألف جنيه مصري .

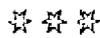
في سنة ١٩٣٨ أسس شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوايز

برأس مال قدره ٢٥٠ ألف جنيه مصري زيد إلى نصف مليون جنيه مصري
في سنة ١٩٣٨ أسس شركة مصر المناجم والمحاجر برأس مال قدره
أربعون ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٨ أسس شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت برأس مال
قدره ٣٠ ألف جنيه مصري .



كان تأسيس بنك مصر ثم تأسيس جميع هذه الشركات — وغيرها
كثير مما يساهم فيه بنك مصر — الرد القاطع الذي دفع به طلعت حرب
عن المصريين تهمة العجز والتقصير كما كان في نفس الوقت وفاء كاملاً
لما وعد به في خطاب تأسيس البنك في ٧ مايو سنة ١٩٢٠ وكان في هذا
الجهد الدائب المتصل أقدر لسان وأبلغ بيان — وما كان جلد الرجل
ومثابرتة ونفوذه في المصاعب والعوائق بالعزم الصادق الذي لا يهين ولا يلين —
إلا حجر الأساس في كل ما ارتفع من هذه الصروح والعمائر ... وما ارتفعت
قبل طلعت حرب ... وما كان لها أن ترتفع لولا أن قبض الله لها
طلعت حرب ...



ويستهديك في الرجل (دقة الإحساس بالمسئولية وفهم الواجب)
فلم يغب عن طلعت حرب يوماً أنه مهياً لأداء رسالة خطيرة في حياة بلاده
وأن ذلك يقتضيه أن يمضي في طريقه ولا يثنى عن عزمه فمضى في الشوط
إلى آخره — لم تذهله نشوة النجاح عن هذا الواجب — ولم تنحرف به
عن متابعة السير في الطريق المرسوم ...

كان طلعت حرب يعرف جيداً كنه رسالته ومداها ... فهو لم ينشئ
بنك مصر ليكون مصرفاً كبقية المصارف وإن كانت حاجة المصريين
إلى مصرف يرمى مصالحهم ويقدر حاجاتهم شديدة قاسية ... ولكنه
أنشأ بنك مصر (ليشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تسود عليه
وعلى البلاد بالربح العظيم . ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية
والصناعية والزراعية وشركات النقل بالبر والبحر وشركات التأمين بأنواعها
ويتعهد بها حتى تنمو وتقوى ويشتد ساعدها . وبالجملة يعمل على أن يكون
لمصر صوت في شؤونها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن
مصالح بلادها) كما جاء في خطاب التأسيس .

إذا فالرجل يريد المصريين نشاطاً في التجارة والصناعة والزراعة حيث
لا نشاط ... ويريد لهم نشاطاً في البر والبحر والهواء حيث لا نشاط ...
إذا فالرجل يريد للمصريين تجارة تنفق وتروج ، ومصانع تدوى وتدور ،
وزراعة تزكو وتجدد ... ويريد لهم سفناً تمخر البحار ، وطائرات تشق
بطن الفضاء وعاماً مصر يا يرتفع فوق الرؤوس والهلمات ... وجماع هذا
أن الرجل يبت في حياة البلاد انقلاباً أو قل ثورة على الفقر والبؤس
والاستنامة على الذل والهوان ... وهي ثورة ستلتهب بها كل أوضاع الحياة من
اقتصادية واجتماعية وسياسية على السواء . وسلاحها القاطع بنك مصر ...
وقد كان له حقاً ما قدر وأراد .

ونظر الرجل إلى البلدان الشرقية الشقيقة فزارها مرة ومرات ودرس
أحوالها وخبر أسواقها وتعرف على مطالبها وحاجياتها ... وقدر أن تعاوناً
يعتمد في أصوله على المنفعة الاقتصادية بين هذه البلدان وبين مصر كقيل

بأن يحقق التفاهم والتقارب من أنفذ الأبواب ... فكان بنك مصر سوريا لبنان وكانت خطب طلعت حرب في بيروت حيفا ودمشق ونابلس وغيرها من مدن هذين القطرين الشقيين أحياناً وكليهما في معاني التضامن بين مصر وبينهما وما يغله هذا التضامن من ضروب الثمرات .

وكانت زيارات طلعت حرب ورحلاته إلى السودان والعراق ومفاوضاته مع أولى الأمر وأصحاب الأعمال وما تم من وضع المقدمات اللازمة لإنشاء بنك لمصر في القطرين على غرار ما تم في بنك مصر - سوريا - لبنان - وكان الرجل مشوقاً حقاً لأن يرى بنك مصر - العراق وبنك مصر - السودان كما كان مشوقاً لأن يرى بنك مصر - فلسطين .

وما فعله طلعت حرب في الأراضى الحجازية المتدسة أشهر من أن يذكر ... فقد استطاعت زمزم وكوثر وفندق مصر وفرع بنك مصر بجدة والمشروعات الإصلاحية التي أنفذها طلعت حرب هناك - أن تربط ما بين مصر والحجاز برباط وثيق العرى مكين الحلقات ... ويوم أن تعرضت العلاقات بين البلدين لشيء من التوتر والفتور شخصت الأبصار إلى طلعت حرب فكانت مكانة الرجل هناك كفيلاً بتصفية وجوه الخلاف وإعادة التفاهم والصفاء حيث كان ... وجهود طلعت حرب في البلاد الشرقية الشقيقة لم تكن سوى مظهراً من مظاهر فهمه الصحيح لواجبه وبأن الرسالة التي هيأته الأقدار لادائها تقتضيه أن يتحرى المصلحة المصرية ويتعقبها حيثما توجد فإن اقتضته هذه المصلحة أن ينفذ في سوريا ولبنان وأرض الحجاز المقدسة مثل ما أنفذ في مصر من ضروب الإصلاح وأن يمهّد لذلك في السودان وفلسطين والعراق فهو فاعل في غير ما تردد وهو مقدم في غير ما تراجع أو تخلف .

ولم يكن بدعاً أن يدخل طلعت حرب في حياة هذه الأمم الشرقية الشقيقة وأن يصبح بعد قليل بمقدراً لآمال كبيرة تضطرب بها شعوبها وهو الذي كان يؤمن فوق مصريته بشرقيته وبما تنطوي عليه هذه الشعوب الشرقية من قوى الروح الكامنة وبما يمكن أن يكون لها من قوى المادة لو وحدت صفوفها ونذت خلاقاتها واجتمعت في صعيد واحد من التفاهم والتساند على ما فيه المصلحة الواحدة المشتركة . . . والحق أن الرجل إلى جوار ما استحدثته في حياة هذه البلدان من مشاريع ومنشآت لم يفتته أبداً في خطبه وأحاديثه هناك وهي كثيرة وشتى أن يستهض في أبنائها عن ماتهم وأن يستظهرهم على مدارس من أمجادهم وأن يشير فيهم القوى الكامنة التي رقدت تحت أثقال الزمن وأحداثه الداهمة الجسام . . . كان الرجل يسبق عصره وينظر إلى بعيد . . . كان يؤمن بأن هذه الشعوب المهيضة لا بد أن تقوى . . . وأن هذه القوة لا يفيئها إلا التعاون والتضامن فيما بينها . . . وكان يعرف أن دور مصر في ذلك خطير وجسيم . . . فتقدم الصفوف وأنشأ هذا التعاون والتضامن في منافع اقتصادية تربط ما بينهم جميعاً في ناحية وتربط ما بينهم وبين مصر في ناحية أخرى . ومع الزمن استطاع طلعت حرب أن يمهّد الأرض الصالحة لبناء الوحدة العربية الذي طالما رجاء وارتقبه وبذل له من نفسه وجهده . لكن الرجل لم يعيش ليرى الميثاق حقيقته واقعة .

ولم تكن تقارير بنك مصر السنوية إلا صدى لما يحسه الرجل من ثقل الواجب وفداحة التبعة . . . كان يحس أن مصائر الاقتصاد الوطني في البلاد قد اجتمعت إلى يديه وبأنه مسئول عن ضبط زمامها وتوجيه قيادها . . . فكان يعمد إلى هذه التقارير في كل عام يذيع فيها على الأمة

آراءه وأعماله ويرسم المنهاج الصحيح لما يجب أن تجرى عليه مطالب الاقتصاد الوطني... كان يكتب هذه التقارير بنفسه ولذلك كانت تجيء بصورة صحيحة من أناة لفظه وصفاء فكرته ودسامة تجاربه وخبرته... وكانت طريقته فيها واحدة لم تتغير فهو يبدأ بعرض شاذل للسياسة الاقتصادية في العالم فيأتي على الحوادث البارزة والتيارات الموجهة ويستخلص من نتائجها ما يؤثر في سياستنا الاقتصادية من وجهة النظر المصرية فيقف عندها طويلاً يتأملها ويستلهمها الفكر الصائب والرأي الرشيد... ثم ينمط على حالتنا الاقتصادية والمالية فيؤرخ أهم حوادثها ويسجل تطورها وهو في كل هذا يبشر حيناً وينذر أحياناً ويتفائل يوماً ويحذر أياماً... فإذا انتهى من كل هذا فإنه ينتقل إلى مسائل البنك فيرسم للمساهمين صورة صادقة عن نشاطه ورواج أعماله ويعرض عليهم ميزانيته وأرقامه... ولا ينسى في هذا الشطر من بيانه أن يأتي بطرف عن أهم حوادث شركاته مرجحاً تفصيل أمور هذه الشركات وأرقامها إلى تقاريرها السنوية... ومجموعة تقارير بنك مصر لهذا السبب تعد من أهم الوثائق التي تسجل في صدق وأمانة تطور حياتنا الاقتصادية والمالية منذ سنة ١٩٢٠ إلى اليوم... ولا غنى لمن يريد أن يطالع هذا الجانب من حياتنا من تناول هذه التقارير وإيمان النظر فيها... على أنه إذا استحال علينا أن نحيط في هذه السطور بمجموعة هذه التقارير فإن واجب الوفاء لصدق التصوير يقتضينا أن ننقل القارئ فقرات من بعضها.

أنظر إليه في تقرير البنك عن سنة ١٩٣١ بتحدث عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي كان العالم يعاني شرورها (وكانت الأزمة في بدايتها

اقتصادية ولكنها في نحو منتصف العام الأخير تطورت إلى أزمة ثقة ضربت
بمعوها الصرح الاقتصادي والنقدي فكانت أزمة بنوك وعملة ظهرت أولاً
في فيينا ثم امتدت إلى ألمانيا وانتهت أخيراً بعجز قهرى فيها وفي أوروبا الوسطى
عن دفع طائفة من الاعتمادات التي للدول الأخرى مما أدى إلى تداخل
الحكومات ومصارفها متضامنة لإنقاذ الحالة وعقد المؤتمرات الواحد تلو الآخر
والحالة تزداد تفاقماً وحرَجاً ومتى تخرجت حالة ألمانيا وأوروبا الوسطى
تخرجت حالة كل البلاد التي تسامها والبنوك التي تقرضها القروض القصيرة
والطويلة الأجل تلك القروض التي سهلت لها الانتعاش الصناعي والتجاري
فوقفت بنوك وقفلت بورصات ومنع تصدير الأموال للخارج وهبطت
كل الأسعار وساد الجحود الأسواق ونزل سعر القطن وهو محصولنا الرئيسي
إلى ما يقرب من ٧ ريالات للأشموني وعشرة للسكراريدس مما لم يسبق
له مثيل لا قبل الحرب ولا بعدها، واضطر البنك الألماني الشرقي الذي
هو شقة من مركز رئيسي بألمانيا أن يقفل أبوابه ولم يتمكن من فتحها
إلا بعد اتخاذ تدابير خاصة بألمانيا وإنجلترا سمحت بمرود المال اللازم له
وبدأ عدم الثقة يدب في قلب كل إنسان وفي كل بلد حتى في إنجلترا
سحبت أموال طائلة من بنوكها ورغم مجهود الجبارة الذي قامت به إنجلترا
وعقد قروض بفرنسا وأمريكا للانقاذ لم تقو — وهي الغيرة على سمعتها
العالمية في المتانة واليقظة — على صد التيار الجارف الذي هدد كيان كل
هيكلا الاقتصادية فأعلنت في غير تردد خروجها عن قاعدة الذهب وتبعها
في ذلك بلاد أخرى عديدة فاستولى الرعب والذعر كل النفوس واستسلم
الكثيرون لليأس والقنوط وحلت الخسائر بأمم وبنوك وضعفت ثقة الأخ

بأخيه وأخذ كل واحد لا يطمئن على ماله إلا في خزائنه فسحبت أموال
ووقفت كل حركة وعمت الفوضى جميع الأسواق وقد مرت طبعاً ربح
هذه العاصفة على مصر التي أصابها منها وابل بسبب ارتباط عملتها بالجنيه
الاسترليني الورق وكلكم تذكرون هول هذه الصدمات التي صمد لها
المصريون مستسلمين لقضاء الله وقدره وساعدهم على تحملها تلك الجهود
التي بذلت والتدبيرات التي قضت بها تلك الحالة الاستثنائية وقد قام
بنك مصر بنصيبه فيها كما رأيتم .

ثم انظر إليه في تقرير البنك عن سنة ١٩٣٨ وهو آخر تقرير كتبه
قبل اعتزاله العمل بألم لما وصل إليه حال العالم من قطيعة وتنابد فهو ينذر
ويحذر .. (كان عام سنة ١٩٣٨ مكفهر الجو مشحوناً بالحوادث والمفاجآت .
شهد العالم فيه غيوماً لبداً وأحيط بالظلمات ركاباً بعضها فوق بعض ونفخ
الناس فيه رياح عاصفة من كل جانب أثارت النقع وراء كل رأى وفكر
واستنتاج فلا خطوط الطريق واضحة سليمة ولا الجو كان هادئاً صافياً
ولا البحر كان آمناً ولا الأفق كان ينيء عما وراءه فالمقاييس والضوابط —
على العهد بها — مختلفة معتلة والنظريات مقابرة والمنطق معكوس والنفوس
تتقلب على حجر الشك والتردد والعالم مأخوذ بهذه الحالة المعتلة المربكة كأن
شبحاً مخيفاً مرعباً يتعقبه يريد أن يمسك به ليجرده من انسانيته ويعود به
إلى القرون الأولى » وانا لا ندرى أشراً يريد بمن في الأرض أم أراد بهم
ربهم رشداً » لقد فرغت النفوس إلا من الهوى والصدور إلا من الأنانية
والأفئدة إلا من المطامع وكل أولئك نوازع شر لا يستقيم معها أمر ولا يتضح
تهج ولا يبين سبيل كابدت الدنيا بسببها جميعاً — طوال العام — شدة

ونصباً . وما جاء الربع الأخير منه حتى كانت من أطرافها إلى أطرافها في أمس الحاجة إلى أعصاب من حديد إذ بلغ السيل الزبي وبلغت القلوب الحناجر وعصفت الريح مرة أخرى صرصراً في أيام نحسات كاد يطير فيها عن فوهة البركان صمامها وتتطاير منها على الدنيا حممها وتصبح هذه المدينة والحضارة أترأ بعد عين ولكن الله ذو فضل على العالمين) .

ولا يمكن أن تذكر تقارير بنك مصر السنوية وسخطها البالغ من القيمة العالصة والعملية إلا ويذكر معها التقرير الذي قدمه البنك للحكومة في سنة ١٩٢٧ عن (إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعي -- مشروع بنك صناعي مصري) وهو تقرير قيم اشتمل على تفصيل السياسة الواجبة في إنشاء الصناعات بمصر كما اشتمل على دراسة كاملة لمشروع إنشاء البنك الصناعي لتغذية هذه الصناعات وتدعيمها بالمال والإرشاد . وقد حدد هذا التقرير في نفس الوقت السياسة التي يتبعها بنك مصر ويجري عليها في تحقيق برنامجها الصناعي .



وظلعت حرب في كل ما قدمناه وصورناه لم يفادره ذلك (الزجاج الأدبي الرفيع) فهو صاحب قلم خصب متأنق وصاحب خيال صاف رائق... وقد كان في بدايته يكتب في الأدب والاجتماع ولما أن اندمج في حياة الاقتصاد والمال لم ينس قلمه ولم ينكر خياله... بل استل هذا القلم ورصد هذا الخيال لخدمة أغراض الاقتصاد والمال... واستطاع طلعت حرب الكاتب الحالم بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي قبل الحرب أن يكون نفس الرجل الفذ

المفرد بين رجال المال والأعمال . . . حتى حق للبعض أن يقول إنه لولا
ضخامة الحلم ما كانت ضخامة العمل وأنه لولا التصيدة التي احتبست زمناً
طويلاً في هذه النفس الشاعرة لما كان (بنك مصر) . . .

